

تقدير موقف

المواجهة الأصعب في الأفق

تداعيات الانتخابات الصهيونية

المرتقبة على المسجد الأقصى

إعداد: زياد إبحيص



مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org



בחירות לרשימת הליכוד לכנסת



إصدار قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية

2019/9/12

© جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

2019 م – 1441 هـ

بيروت – لبنان

مؤسسة القدس الدولية

تلفون + 961 1 751725

تلفاكس + 961 1 751726

بريد إلكتروني: info@alquds-online.org

الموقع: www.alquds-online.org

المواجهة الأصعب في الأفق

تقدير موقف حول تداعيات الانتخابات الصهيونية
المرتقبة على المسجد الأقصى

إعداد

زياد ابحيص

مؤسسة القدس الدوليّة

2019/9/12

← ملخص

شكلت كتلة «جماعات المعبد» داخل اليمين الرافعة الأساسية لأجندة إقامة «المعبد» في محل الأقصى، وقد تصاعد نفوذها النيابي في «الكنيست» الصهيوني تدريجياً من نائبين عام 2003 إلى 17 نائباً في «الكنيست» العشرين المنتخب في 2015، واكتسبت تالياً نفوذاً حكومياً بدأ بوزيرين تقلداً 4 حقائب في 2013 إلى 8 وزراء تقلدوا 11 حقيبة في حكومة 2015. كادت انتخابات الكنيست 21 في شهر 4-2019 أن تشكل انتكاسة في الصعود السياسي لتلك الجماعات نتيجة تشظيها الذي لم يسمح لها بتجاوز العتبة الانتخابية، إذ بلغت حصتها 13 مقعداً، لكن عدم اتفاق نتياهو وليبرمان على ائتلاف أدى إلى انتخابات إعادة مقررّة في 17-9-2019.

أدرك نتياهو أن تلك الجماعات هي حليفه الأفضل لعمل على إعادة تأهيلها فعزز مواقعها في حكومة تسيير الأعمال الحالية وباتت تحظى بـ9 وزراء بيدهم 13 حقيبة وزارية أي نحو 45% من حقائب حكومته، وأشرف على إعادة تأسيس تحالف أحزاب اليمين برئاسة أيليت شاكيد بديلاً لحليفه المتشظي البيت اليهودي، وعقد اتفاقاً انتخابياً مع حزب الهوية مقابل تسهيلات لاقتحامات الأقصى وتعيين رئيسه موشيه فايجلين على رأس وزارة سيادية. ميدانياً عززت حكومة تسيير الأعمال اقتحامات «جماعات المعبد» للأقصى في 28 رمضان ويوم الأضحى، فرممت بذلك معنوياتها بعد ضربتي هبة باب الأسباط 2017 وهبة باب الرحمة 2019 وباتت شهرتها مفتوحة لفرض تغيير شامل في الوضع القائم في الأقصى كما جاء على لسان وزرائها.

بات التحالف الانتخابي لنتياهو مبنياً على مقايضة تهويد الأقصى بحصانته القانونية من المساءلة، فأصبحت أجندة تأييد الأقصى المحتوى السياسي المركزي للتحالف المرشح للحكم، وبعد دراسة 4 سيناريوهات ممكنة لنتائج الانتخابات فإن الأرجح أن يتعزز نفوذ «جماعات المعبد» السياسي بفوز نتياهو فتصل مقاعدتهم البرلمانية إلى محيط العشرين وأن يسيطروا على نحو نصف حقائب الحكومة، بالمقابل قد ينتكس هذا الصعود السياسي بفوز معارضي نتياهو وهنا ربما تعود «جماعات المعبد» إلى أجندة التوريط بأعمال عدوانية ضد الأقصى كما كان سلوكهم السابق، وإن كان هذا أقل احتمالاً.

سيترافن مؤسم الأعياد اليهودية الأخطر على الأقصى - مؤسم رأس السنة العبرية وعيد العرش من 9-30 وحتى 15-10-2019 - مع الوقت المخصص لمباحثات تشكيل الحكومة، وفي حال كان نتيا هو هو المكلف بالتشكيل فستميل «جماعات المعبد» إلى قبض حصتها من التفاهمات الانتخابية سلفاً، ما يجعل ذلك التاريخ القريب مرشحاً لأن يشهد أحد التطورات التالية أو جميعها: إغلاق الأقصى في وجه المسلمين، وأداء طقوس جماعية علنية في الأقصى، ومحاولة إعادة إغلاق مصلى باب الرحمة، ومن الممكن أن يتطور إلى محاولة فرض تغيير دائم في دور الأوقاف الإسلامية وصلاتها، وتحجيم أو إلغاء دور حراس المسجد الأقصى التابعين لها.

أمام هذا الخطر الداهم على الأقصى يخلص التقدير إلى 5 توصيات مركزية:

- دعم الحراك الجماهيري المقدسي بكل السبل.
- وضع العدوان على الأقصى كأحد عناوين الردع على جبهة المقاومة المسلحة.
- التحرك في الساحات الخارجية لمنع الاستفراد في القدس.
- إعادة صياغة الخطاب الإعلامي حول معركة في الأقصى بوصفها معركة يمكن أن تفرض فيها تراجع على الاحتلال.
- تطوير الموقف الرسمي الأردني بما يتناسب مع الخطر الوجودي على الأقصى بالاستفادة من الحراك الجماهيري والتمترس خلفه، مع تشكيل موقف عربي داعم ووقف محاولات المنافسة العنيفة.

← أولاً: خلفية

ارتبط التصعيد الصهيوني ضد المسجد الأقصى المبارك بصعود اليمين الصهيوني، وبصعود كتلة محددة داخل ذلك اليمين تعرف بـ «جماعات المعبد» وهي كتلة من المتطرفين القوميين-الدينيين الذين يزاجون بين البعد الديني لليهودية والبعد القومي الصهيوني، فهم علمانيون في الممارسة لكنهم يحملون ارتباطاً بالعقيدة والشريعة اليهودية تعطيها مساحة مرجعية في حياتهم، ما يجعلهم متحررين من الاجتهاد الديني التقليدي الذي يطبقه المتدينون الأرثوذكس «الحريديم» وأقرب إلى تشكيل مقولات تدين انتقائية، وهذا ما سمح لهم بكسر الاجتهاد اليهودي التقليدي حول «المعبد» المزعوم والذي يقول إن «صعود» اليهود إلى ما يسمونه «جبل المعبد» لا يتم إلا بمجيء المخلص ونزول المعبد من السماء.

هذه الجماعات التي تتبنى أجندة إحلالية دينية تتمثل بإزالة الأقصى بكامل مساحته وتأسيس المعبد في مكانه كانت مهمشة سياسياً حتى عام 2003، لكنها تمكنت من الاختراق وتمثيل نفسها في البرلمان الصهيوني «الكنيست» مرة واحدة وبشكل مؤقت ما بين عامي 1984-1988 من خلال المتطرف مائير كاهانا زعيم حركة «كاخ»، ولم يسمح له بعدها بالترشح بعد أن قضت محكمة صهيونية بإلغاء ترشيحه.

شكل صعود نتياهو إلى سدة الحكم في 1996 ومن بعده اقتحام شارون المسجد الأقصى المبارك عام 2000 رافعةً لهذه الجماعات، سمح لها بتنظيم نفسها وتأسيس الجمعيات المرخصة ومن ثم دخول المعتزك السياسي من خلال كتل صغيرة ومبعثرة توحد الكثير منها لاحقاً في حزب البيت اليهودي لمدة، كما استوعب الليكود بعضهم كمجموعاتٍ أو كأفراد للحفاظ على ريادته لليمين الصهيوني.

نتيجة لذلك حظيت هذه الكتل بتمثيل تصاعدي^{1*} بدءاً من نائبين في «الكنيست» عام 2003 وصولاً إلى 17 نائباً في الكنيست العشرين المنحل في شهر 3-2019². هذا التصاعد في التمثيل جعل «جماعات المعبد» تسيطر على 14 % من مقاعد «الكنيست»، ونحو 25 % من الائتلاف الحاكم الذي ارتكزت إليه الحكومة وتألف من 67 مقعداً.

مع تصاعد التمثيل النيابي بدأت «جماعات المعبد» الدخول إلى الحكومة الصهيونية عام 2013 بوزيرين تقلدوا 4 حقائب و5 مواقع رمزية كنواب وزراء، لكنها واصلت تقدمها في انتخابات 2015 حتى وصلت إلى تولي 8 وزراء بينهم 5 من الليكود وثلاثة من حزب البيت

1* يجري تحديد ممثلي كتلة المعبد في «الكنيست» من خلال عنصرين محددتين: قربيه العضوي من تلك الجماعات وانتسابه المعلن لإحداها، وسجل تصريحاته ومقترحاته ومواقفه تجاه أجندتها، كما تشكل خلفيته السياسية والدينية عنصراً مساعداً لكنه لا يكفي لاحتسابه عضواً ممثلاً إلى أن يتبنى أجندتهم بفعل سياسي صريح، وانطلاقاً من ذلك لا بد من الانتباه لثلاث ملاحظات:

الأولى: من الممكن ألا يعد أحد الأعضاء جزءاً من ممثلي المعبد ثم يصبح كذلك، إذ لا يكون قد تبني أجندتهم ثم يتبناها.

الثانية: من الممكن أن يكون أحد الأعضاء الجدد الوافدين «الكنيست» لأول مرة مؤيداً لأجندة «جماعات المعبد»، لكن غياب الرصد السابق لمواقفه وأفعاله لا يسمح باكتشافه وإضافته للقائمة، ولذا فالرصد الصادر بعد كل انتخابات قابل للزيادة إذا ما تكشف مواقف من أعضاء جدد لم يسبق رصد تأييدهم لـ «جماعات المعبد».

الثالثة: تنقسم كتلة نواب «المعبد» إلى قسمين: مركز عضوي منتمي لـ «جماعات المعبد» وهم غالباً من البيت اليهودي وأحزاب اليمين المتطرف، ومجموعة حاضنة تتبنى مقولاتهم ولا تمارسها وهي غالباً من الليكود، في التطبيق العملي كانت المجموعة الحاضنة في معظم الأحيان أكثر فاعلية وتأثيراً، فهي التي تمكنت من فرض معظم الاختراقات الكبرى لتلك الجماعات رغم عدم مشاركتها بشكل فعال في الاقتحامات ومحاولة أداء الطقوس، ولعل هذا راجع لكونهم سياسيين محترفين رأوا في أجندة تلك الجماعات رافعة سياسية.

2 ممثلو «جماعات المعبد» في الكنيست العشرين من 15-3-2015 حتى 15-3-2019:

الليكود (9 ممثلين) حسب الترتيب في القائمة: غلعاد إردان، ميرري ريغيف، زئيف ألكين، ياريف ليفين، تساحي هنجبي، تسيقي حوطبلي، ديفيد أمسال، أورو حزان، يهودا غليك.

البيت اليهودي (5 ممثلين): أوري أريئيل، إيلي بن داهان، موتي يوجيف، نيسان سلوميانسكي، بتسلئيل سموتريتش.

اليمين الجديد: (3 ممثلين): في بداية «الكنيست» كانوا جسماً واحداً مع حزب البيت اليهودي لكنهم انشقوا عنه مع اقتراب انتخابات نيسان أبريل 2019-، وممثلو «جماعات المعبد» منه هم: نفتالي بينيت، أيليت شاكيد، شولي معلم. (عملياً استقال بينيت من موقعه في «الكنيست» لإدخال معلم لكنه بقي في موقعه وزيراً للتربية والتعليم ونائباً لرئيس الحكومة وعضواً في الحكومة الأمنية المصغرة، لذلك احتسبت معلم إضافة إلى الممثلين وليست بديلاً).

اليهودي 11 حقيبة وزارية في حكومة نتنياهو الناتجة عن انتخابات 2015¹، إضافة إلى موقعين رمزيين بنائب وزير الدفاع ونائب وزير الخارجية. على مستوى الحكومة الأمنية المصغرة، فإن الحكومة 34 التي انتهت ولايتها مع انتخابات نيسان-أبريل 2019 كانت تضم في نسختها الأمنية المصغرة 10 وزراء، بينهم 4 من وزراء «جماعات المعبد»² وهذا يشكل 40% من أعضاء الحكومة الأمنية المصغرة، ولعل هذا يفسر مدى التعنت والعدوانية التي أظهرتها تلك الحكومة وتسببت بثلاث هبات شعبية خلال ولايتها عنوانها المسجد الأقصى المبارك، بدءاً من هبة السكاكين في شهر 10-2015، ثم هبة باب الأسباط في 7-2017 وأخيراً هبة باب الرحمة في 2-2019.

← ثانياً: انتخابات أبريل-نيسان 2019 محطة تراجع الغيت مفاعيلها

شكلت انتخابات شهر نيسان-أبريل 2019 ضربةً للمسار السياسي الصاعد بشكلٍ مضطرد لتلك الجماعات، وذلك نتيجةً لتشطّي حركات اليمين المتطرف، وميل تحالفاتها لأن تأخذ شكل التقاطعات المؤقتة، فتفكك حزب البيت اليهودي - المؤلف أساساً من مجموعة أنوية متطرفة صغيرة- أدى إلى خسارة أحد الأحزاب الناشئة عنه وهو اليمين الجديد الذي يضم القائدين البارزين لحزب البيت اليهودي نفتالي بينيت وأيليت شاكيد، واللذين كانا يمثلان تلك الجماعات في الحكومة الأمنية المصغرة، إضافة إلى خسارة أخرى مني بها حزب الهوية بقيادة موشيه فايجلين، والذي كان رأس حربة تلك الجماعات في «كنيست» عام 2013.

1 وزراء «جماعات المعبد» في الحكومة 34 للكيان الصهيوني برئاسة بنيامين نتنياهو والمشكلة عقب انتخابات «الكنيست» في 17-3-2015:

من الليكود: غلعاد إردان: وزيراً للأمن الداخلي، ومتولياً لحقيبة الإعلام والشؤون الاستراتيجية، ميري ريغيف وزيرة للشباب والرياضة، تساحي هنغبي وزيراً للتعاون الدولي، ياريف ليفين وزيراً للسياحة، وزئيف ألكين وزيراً للبيئة ومتولياً لحقيبة شؤون القدس. (5 وزراء، 8 حقائب).

من حزب البيت اليهودي: نفتالي بينيت وزيراً للتربية والتعليم، أيليت شاكيد وزيرة للعدل، أوري أريئيل وزيراً للزراعة. (3 وزراء، 3 حقائب).

2 وزراء الحكومة الأمنية من «جماعات المعبد»: نفتالي بينيت وأيليت شاكيد من البيت اليهودي، وغلعاد إردان وزئيف ألكين من الليكود.



تعززت تلك الخسارة مع فقدان الحاخام يهودا غليك موقعه الرمزي الذي يحمل رقم 33 في قائمة الليكود بعد استقالة وزير الدفاع موشيه يعلون في عام 2016، والذي منحه إياه نتنياهو بعد نجاته من محاولة الاغتيال التي نفذها ضده الشهيد معتز حجازي، إذ أن غليك بقي على أدائه كأحد نشطاء «جماعات المعبد» الداعين إلى فكرتها وإلى اقتحام الصهاينة للأقصى، ولم يمارس بخلافها أي نشاط سياسي جدي خلال سنواته الثلاث في «الكنيست».

في المحصلة فشل غليك في استقطاب الدعم الكافي ليكون في المقاعد الأربعين الأولى في الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود، وقد جاء تقاعد وزير الزراعة أوري أريئيل من حزب البيت اليهودي ليعزز تلك الخسارات أكثر، فهذا الوزير البالغ من العمر 67 عاماً والذي دخل «الكنيست» عام 2001 بديلاً لرحبعام زئيفي بعد اغتياله، كان أكثر الوزراء الصهاينة اقتحاماً للأقصى لكنه قرر عدم الترشح وإنهاء مشواره السياسي مع تلك الانتخابات.

في المحصلة، أفقدت تلك الانتخابات «جماعات المعبد» 5 من قياداتها الذين كان حصولهم على مقاعد في «الكنيست» أمراً مضموناً، رغم أنها أدخلت أحد أشد قياداتها تطرفاً وهو رايف بيرتز الذي تقاعد حديثاً من موقعه كحاخام رسمي للجيش الصهيوني إضافة إلى عضوين جديدين من أعضائها هما عوفير سوفير وإيديت سيلمان، فكانت حصتها من

مقاعد الكنيست 13 عضواً موزعين على كتلتي الليكود (8)¹ واتحاد أحزاب اليمين (5)² كما أنها كسبت نصيراً محتملاً جديداً هو نير بركات من الليكود رئيس بلدية الاحتلال في القدس السابق وأحد القادمين الجدد إلى اللعبة السياسية. ولو أن أفيغدور ليبرمان وافق على الدخول في ائتلاف حكومي مع نتنياهو لكانت الحصة المرتقبة لتلك الجماعات في الحكومة هبطت في الغالب إلى 5 وزراء، بينهم عضوان على الأكثر في الحكومة الأمنية المصغرة.

لقد جاء حل «الكنيست» في 29-5-2019 والدعوة إلى انتخابات إعادة بمنزلة خشبة خلاص لنتنياهو و«جماعات المعبد» معاً، فنتنياهو كان يبحث عن تأسيس ائتلاف يمين يشرع له الحصانة القانونية من المساءلة في قضايا الفساد ما دام في منصبه، و«جماعات المعبد» تبحث عن فرصة لإعادة تصحيح الخطأ الذي اقترفته بتشظيها ونزولها للانتخابات في كتل صغيرة. في الواقع يدرك نتنياهو أن هذه الجماعات تشكل أفضل الحلفاء في هذه المرحلة، فهي مسكونة بهاجس تهويد المسجد الأقصى وتغيير الوضع القائم فيه، وهي مستعدة في المقابل أن تمنحه أي ثمن سياسي يطلبه حتى لو كان حمايته الشخصية، بل إنها ستكون سعيدة بهذه المقايضة إن كان الثمن يتعلق بحمايته لأنه رئيس الوزراء الوحيد الذي تبنى أجندها ورعى صعودها في تاريخ الكيان الصهيوني، ورعايته لها على مدى عقدين من الزمن لم تكن إلا لأن هذه الجماعات تنفذ إحدى قناعاته التي يحملها، وإن كان قد تعلم عدم الإفصاح عنها بوضوح تجنباً لثمنها السياسي.

1 ممثلو «جماعات المعبد» داخل كتلة الليكود النيابية في «الكنيست» 21 المنتخب في 9-4-2019 هم حسب ترتيبهم في الكتلة: غلعاد إردان، وميري ريغيف، وياريف ليفين، وزئيف ألكين، وتساحي هنگبي، وتسيفي حوطلي، وديفيد أمسال، وإيلي بن داهان.

2 ممثلو «جماعات المعبد» من كتلة اتحاد أحزاب اليمين هم: رافي بيرتس، بيتسلئيل سموتريتش، موتي يوجيف، عوفير سوفير، إيديت سيلمان.

← ثالثاً: حكومة تسيير الأعمال وتشكيل التحالفات الانتخابية

نتيجة لهذا الزواج السياسي بين نتياهو و«جماعات المعبد»، فقد كان نتياهو معنياً بمنحهم سلطة ونفوذاً أكثر في تشكيله حكومة تسيير الأعمال الحالية التي تدير الكيان الصهيوني منذ 29-5-2019 حتى التشكيل المرتقب للحكومة الجديدة في شهر 10-2019، وكان معنياً في الوقت عينه برعاية اتفاقات انتخابية بينه وبين أطرافها، وداخل أطرافها أنفسهم، بما يعيد تركيزهم في كتل انتخابية أكبر ويحد من الخسارة الناتجة عن التشظي والتي أدت إلى انتكاستهم في الانتخابات الماضية. وفي ما يأتي نتبع الاتجاهات الأساسية التي سلكها نتياهو لإعادة تأهيل «جماعات المعبد» كحليف انتخابي موثوق:

زيادة نفوذ «جماعات المعبد» في حكومة تسيير الأعمال:



بعد خسارة حزب اليمين الجديد بات على نتياهو استبدال وزيرة العدل أيليت شاكيد، ووزير التعليم نفتالي بينيت وكلاهما من «جماعات المعبد»، إضافة إلى بعض الوزارات الأخرى التي خسر مرشحوها الانتخابات. خلال هذا التشكيل حافظ نتياهو على حصة تلك الجماعات مع تعديل طفيف هو وزارة العدل، فمنحهم وزارة التربية والتعليم

للحاخام رايف بيرتس الذي سبق له أن صرح في شهر 11-2014 بأن «جبل المعبد لا يحمل أي قيمة دينية عند المسلمين»¹ قاصداً المسجد الأقصى المبارك. وذلك إبان خدمته كحاخام أكبر للجيش الصهيوني. وقد منح نتياهو وزارة المواصلات لبنتسلييل سموتريتش².

1 هارتس، 2014/11/28. <https://tinyurl.com/yxnkhwpq>

2 كان سموتريتش يتطلع إلى موقع وزير العدل ليخلف أيليت شاكيد، لكن دعوته إلى إعادة تطبيق الشريعة اليهودية باعتبارها القانون الرسمي للدولة وموقفه المناهض للشذوذ الجنسي جعلتا تعيين نتياهو له في هذا الموقع أمراً صعباً في المعادلة الداخلية الصهيونية، فجاء بأمر أول وهانا أول عضو «كنيست» من الليكود شاذ جنسياً وعينه للعدل، ما سمح له بركوب موجة صعود النشاط السياسي للشواذ جنسياً على مستوى عالمي، من دون التفريط بعلاقته ب«جماعات المعبد».

في الوقت عينه حافظ نتنياهو على استمرار أوري أريئيل من حزب البيت اليهودي في موقعه وزيراً للزراعة رغم عدم ترشحه لانتخابات «الكنيست» 21 من الأساس، كما حافظ على أعضاء الليكود الممثلين لـ «جماعات المعبد» في مواقعهم وعززهم بتسليم حقيبة الاتصالات لديفيد أمسال، المستوطن الذي يسكن في مستوطنة «معاليه أدوميم» وأحد المتعاطفين مع أجندة «جماعات المعبد»، وبذلك بات لجماعات المعبد في حكومة تسيير الأعمال 9 وزراء يتولون 13 حقيبة وزارية¹ من أصل 29 هي مجموع حقائب الحكومة (45%)، وبدل أن يتراجعوا للخلف كما كانت نتيجة انتخابات شهر 4-2019 تُملي، فقد تقدموا إلى الأمام قليلاً².

رعاية الاتفاقات الانتخابية لإعادة تقوية «جماعات المعبد»:

نتج التشطي الأساسي لليمين الصهيوني المتطرف عن انشقاق حزب البيت اليهودي إلى 4 أحزاب، ائتلف ثلاثة منها في كتلة جديدة اسمها اتحاد أحزاب اليمين وتمكنوا من تخطي العتبة الانتخابية وحصلوا على 5 مقاعد في انتخابات نيسان-أبريل 2019، أما

الرابع فخاض الانتخابات منفرداً وهو اليمين الجديد بقيادة نفتالي بينيت وأيليت شاكيد ولم يتمكن من تخطي العتبة الانتخابية. لحل هذه المعضلة وإعادة الوزن لهذه الكتلة ضغط نتنياهو لإعادة التفاهم مع غريمته اللدود وزيرة العدل السابقة أيليت شاكيد، مستفيداً من الدعم الذي منحهم إياه بمنحهم وزارتين في



1 أوكلت حقيبة شؤون الهجرة إلى وزير السياحة ياريف ليفين مع انفراط عقد التحالف مع ليبرمان نهاية عام 2018.

2 بالمقابل حضورهم في الحكومة الأمنية المصغرة تراجع قليلاً، إذ بقي لهم فيها 3 وزراء من أصل 11 بشكلها الجديد: بتسلئيل سموتريتش وزير المواصلات من اتحاد أحزاب اليمين، وغلعاد إردان وزير الأمن الداخلي وزئيف ألكين وزير البيئة من الليكود.

حكومة تسيير الأعمال، وقد تمخض عن ذلك اتفاق لعودة شاكيد لقيادة ائتلاف أحزاب اليمين في اتفاق وقع في 30-7-2019، وتنحي راي في بيرتز عن قيادة الحزب لمصلحتها¹، وعودة نفتالي بينيت إلى الموقع الرابع للكتلة. عملياً، ضمن نتنياهو بذلك إعادة بناء حليفه المفضل -البيت اليهودي- تحت اسم جديد وبقيادة أيليت شاكيد، ما يؤهل «جماعات المعبد» للعودة إلى حجم حضورهم السابق في «الكنيست» العشرين وربما تتعزز قليلاً، بحدود 17-20 ممثلاً.

الاتفاق الانتخابي مع حزب الهوية بقيادة موشيه فايجلين:



متطلعاً لزيادة عدد مقاعد كتلة الليكود وللحد من أثر التشطي اليميني على الحزب؛ عقد نتنياهو اتفاقاً انتخابياً مع حزب الهوية الذي يرأسه موشيه فايجلين، الذي سبق أن كان جزءاً من الحزب ومنافساً لنتنياهو على الانتخابات التمهيدية لرئاسة الحزب قبيل انتخابات شهر 1-2013، وقد مثل الليكود نائباً لرئيس «الكنيست» التاسع عشر من 1-2013 حتى 3-2015، وكان فايجلين خلال تلك المدة رأس حربة الاقتحامات الرسمية للمسجد الأقصى المبارك. الاتفاق الانتخابي بين الطرفين أُعلن في مؤتمر صحفي مشترك في 29-8-2019، ونصّ في بنوده على «تحسين الخدمات والمعلومات وتقليص مدة انتظار اليهود أمام جبل المعبد»، وهو ما يعني السماح بحضور

يافطات وأدوات تعريفية للمقتحمين الصهاينة داخل الأقصى، وإطالة مدة اقتحاماتهم بحماية الشرطة، ونص الاتفاق على منح فايجلين وزارة سيادية، ما يضمن تعزيز ممثلي «جماعات المعبد» في الحكومة، وسيزيد من تمثيلهم في الحكومة الأمنية المصغرة كذلك².

1 جبروز اليم بوست، 2019/7/30. <https://tinyurl.com/yxqmpc7>

2 الاتفاق شمل بنوداً عديدة، حظي باهتمام الصحافة الصهيونية بند السماح باستخدام القنب لأغراض علاجية والذي يتبناه فايجلين، وبند منح الأخير وزارة سيادية، لكن ممارسة فايجلين السياسية بين 2013-2015 تفصح عن أن تهويد الأقصى يشكل لب برنامج السياسي، وأنه يتبنى مقولات اجتماعية واقتصادية لحشد التأييد حوله. حول الاتفاق أنظر مثلاً: هارتس، 2019/8/29. <https://tinyurl.com/y524vwrx>

العدوان على الأقصى ميدانياً في مرحلة حكومة تسيير الأعمال:

من الناحية الميدانية شكّل عام 2019 تحدياً لـ «جماعات المعبد»، فهي منذ أن طرحت أجندة تقسيم الأقصى باعتبارها خطتها المرحلية للسيطرة عليه، تستغل الأعياد والمناسبات الدينية اليهودية والقومية الصهيونية كرافعة لاقتحام الأقصى وتعزيز الهجوم عليه، وهي تركز في أجندتها على أربعة أعياد مركزية:

الأول: عيد الفصح، وهو يتحرك ما بين شهر 3 و4 من كل عام.

الثاني: ذكرى «توحيد القدس» بالمصطلح الصهيوني، أي ذكرى احتلالها، وتتحرك بين شهر 5 و6 من كل عام.

الثالث: ذكرى «خراب المعبد»، وتتحرك ما بين شهر 7 و8 من كل عام، وقد انطلقت شرارة انتفاضة البراق في هذا اليوم عام 1929 وقد جاء إحراق المسجد الأقصى عام 1969 قريباً منه، وهو ثاني أخطر تلك المواسم على الأقصى بالتجربة التاريخية.

الرابع: موسم الأعياد المتصل من رأس السنة العبرية إلى عيد العرش، وذروته يومان في رأس السنة، ويومان في عيد العرش، يفصل بينهما أسبوعان، وهو موسم التصعيد الأسوأ والأخطر على الأقصى تاريخياً، وفيه جاءت مجزرة الأقصى 1990 وهبة البراق 1996 وانتفاضة الأقصى 2000 وهبة السكاكين 2015.

وتتحرك تلك المناسبات نظراً إلى طبيعة التقويم العبري، فهو تقويم يعتمد الشهر القمري والسنة الشمسية، وهو لأجل ذلك يضيف شهراً كاملاً للسنوات الكبيسة بمعدل كل 3 سنوات تقريباً. في بداية العام العبري 5779 ومع إضافة الشهر الإضافي لهذه السنة باعتبارها سنة كبيسة، اكتشفت «جماعات المعبد» تزامناً تاريخياً بين عيد «ذكرى احتلال القدس» ويوم 27 و28 رمضان الفائت، وتقاطعاً آخر بين ذكرى «خراب المعبد» ويوم عرفة أو يوم عيد الأضحى، وانطلاقاً من ذلك بدأوا الترتيب مع الحكومة التي تعزز تمثيلهم فيها، والشرطة التي تقع تحت مسؤولية أحد وزرائهم، لتأكيد اقتحام المسجد

في هذه الأيام وألا تتسبب الأعياد الإسلامية في منعهم، إذ أن هذا التقاطع سيستمر على مدى السنوات الثلاث المقبلة لأن الشهور القمرية في التقويمين، وإلى أن تأتي السنة الكبيسة العبرية القادمة في 2022.

النتيجة على الأرض كانت حماية الشرطة لاقتحام 28 رمضان الذي لم يحظَ باهتمام فلسطيني أو عربي وتُرك فيه مرابطو الأقصى وحدهم في الميدان، واقتحام الأضحى الذي شهد قمعاً صهيونياً وخديعة شارك فيها مكتب نتياهو مباشرة حين نشر رسمياً أنه قرر منع اقتحام المتطرفين الصهاينة لتخفيض أعداد المرابطين. لقد خرجت «جماعات المعبد» من هذين الاقتحامين بمعنوياتٍ عالية، واستعادت ثقتها بعد الضربتين الموجهتين اللتين لحقتا بأجندتها على يد المرابطين في هبة باب الأسباط في شهر 7-2017 وهبة باب الرحمة في شهر 2-2019، واستشعر سياسيوها أن استئناف هذه الأجندة ممكن بعدما كانت الهبتان قد وضعتهم في أزمة، فسارع غلعاد إردان في 13-8-2019 للتصريح بأنه لا بد من «تغيير الوضع القائم في جبل المعبد وتخصيص مبنى فيه لصلاة اليهود»¹ قاصداً مصلى باب الرحمة، ثم أعاد الكرة في 4-9-2019 قائلاً: «إن على الحكومة أن تعمل مع ملك الأردن



1 تصريحات إذاعية لغلعاد إردان لمحطة FM 90 الإذاعية الناطقة باللغة العبرية صباح الثلاثاء 13-8-2019.

والحكومات العربية كي يفهموا أنه من حق اليهود الصلاة في جبل المعبد¹، ولعل هذه التصريحات تكشف عن النيات الصهيونية في موسم الاقتحامات المقبل ما بين 9-30 و 15-2019، وهذا يضاف إلى مسار محاولة إعادة إغلاق مصلى باب الرحمة وتفريغ الساحة الشرقية للأقصى والذي لا يزال مستمراً بتفريغ أثاره واقتحامه واعتقال المصلين فيه وفي محيطه والضغط الدائمة على الأوقاف لمعاودة إغلاقه.

← رابعاً: النتائج المتوقعة للانتخابات المقبلة وانعكاساتها المحتملة على الأقصى:

مع هذين الاتفاقين باتت حملة اليمين للانتخابات مبنية على تحالف عماده تقاطع نتيهاهو مع «جماعات المعبد»، وبات العدوان على الأقصى هو العنوان الأساس الذي يقاوض به نتيهاهو حصوله على الحصانة من المساءلة القانونية، بلغة أخرى لقد بات العدوان على المسجد الأقصى هو الأجندة السياسية المركزية للتيار المرشح بالفوز في الانتخابات، وذلك لأول مرة في تاريخ الكيان الصهيوني.

لقد أصبحت بذلك قوى اليمين الصهيوني مرتبة على الشكل الآتي: كتلة قيادية مركزية تتشكل من حزب الليكود وائتلاف أحزاب اليمين وحزب الهوية يجمعهم التحالف المذكور أعلاه وتتقاطع معهم كتلة كلنا بزعامة موشيه كلون بأجندة اقتصادية-اجتماعية، تليهم القوتان الدينيتان التقليديتان حزب شاس لليهود الشرقيين ويهود التوراة لليهود الغربيين وكلاهما تسعيان إلى تعزيز مواقع المتدينين وامتيازاتهم وميزانيات مدارسهم والحفاظ على عدم تجنيدهم في الجيش، ثم تأتي كتلة إسرائيل بيتنا بزعامة أفيغدور ليبرمان وهي تمثل المهاجرين الروس ذوي الميول اليمينية، وهم بعيدون نسبياً عن «جماعات المعبد» كما أنهم معادون للمتدينين التقليديين ويطالبون بفرض الخدمة العسكرية الإلزامية عليهم، وهي النقطة التي فجرت التحالف السابق ومنعت قيام حكومة يمين.

1 تصريحات تلفزيونية للغعد إردان على قناة كيبا Kipa العبرية، صباح الأربعاء 4-9-2019.



خارج هذا الترتيب بقي حزب يميني واحد هو حزب القوة اليهودية الذي يضم أشد متطرفي «جماعات المعبد» وأقربهم فكراً إلى مائير كاهانا، ويضم رواد اقتحامات الأقصى وأول من روجوا لها في «الكنيست» والحكومة: أرييه إلداد، وميخائيل بن آري، وباروخ مارزل، وعراب الاستيطان في البلدة القديمة للقدس أرييه كينغ.

استطلاعات الرأي للانتخابات 2019-9-17:

تتقارب استطلاعات الرأي¹ في النتائج التي تقدرها حتى كتابة هذه السطور: فاستطلاع القناة 13 يعطي 56 مقعداً لقوى اليمين من دون حزب إسرائيل بيتنا بقيادة ليبرمان، و67 مقعداً معه؛ أما استطلاع قناة 12 فيعطيها 55 مقعداً من دون ليبرمان و66 مقعداً معه، وأخيراً استطلاع قناة كان يعطيها 55 مقعداً من دون ليبرمان و64 مقعداً معه. بكل الأحوال فإن تشكيل حكومة يمين تنقذ نتنياهو يتوقف على موقف ليبرمان، الذي كانت استقالته من موقعه وزيراً للدفاع السبب الأساس في حل الحكومة والذهاب للانتخابات في شهر 4-2019 ابتداءً، فيما كان موقفه الرفض للائتلاف مع نتنياهو إلا بشروطه سبب الذهاب للانتخابات لإعادة في 9-2019 ثانياً.

1 جمعت هآرتس استطلاعات الرأس الثلاثة في صفحة خاصة، يمكن الاطلاع عليها على الرابط:
<https://tinyurl.com/yxdkwyr8>

أمام هذا الواقع فإن تشكيل حكومة يمين يبدو أمراً معقداً، ورهانات نتياهو فيه تتراوح ما بين إغراء ليبرمان بمكاسب كبيرة له شخصياً ولحزبه، أو التهويل والضغط عليه باعتباره القوة المعطلة للحياة السياسية الإسرائيلية، أو التنقل بين هذين التكتيكين، أما حصان نتياهو الأسود في الانتخابات فهو حزب اليمين الوحيد الذي لم يدخل معه في اتفاقات وهو حزب القوة اليهودية الذي ينتمي لـ «جماعات المعبد» ويمثل الفكرة التي أقام عليها نتياهو تحالفه المركزي، وقد يكون هذا هو السبب وراء ترك القوة اليهودية خارج التحالف، فتجاوزها للعبء الانتخابية وحصولها على مقاعد من شأنه أن يجعل حجم تحالفه ما بين 56-60 مقعداً من دون ليبرمان، وهذا يمكن أن يضعف ليبرمان من جهة، أو يحسن فرصه في التفاهم مع أحد أحزاب المعارضة منفرداً من دون الذهاب لحكومة وحدة بين تياري اليمين والوسط.

السيناريوهات الممكنة لنتائج الانتخابات وأثرها في سلوك «جماعات المعبد»:

○ **الأول: فوز نتياهو وتوليه رئاسة الحكومة:** هو السيناريو الأرجح، لكن حجر العثرة أمامه هو ليبرمان. هذا السيناريو من شأنه أن يشكل الصعود السياسي الأكبر لـ «جماعات المعبد» في تاريخها، إذ من الممكن لكتلتها النيابية أن تصل ما بين 17-20 نائباً، وحصتها من الحكومة قد تصل إلى 15 حقيبة أي نصف حقائب الحكومة.

○ **الثاني: فوز نتياهو وعدم تمكنه من تشكيل ائتلاف وزاري:** وهذا يعني إما الذهاب لانتخابات إعادة ثالثة وتعميق الأزمة السياسية؛ ما من شأنه أن يعزز تحالف نتياهو مع «جماعات المعبد» وأن يطلق يدها أكثر تحت حكومة تسيير أعمال لمدة جديدة، أو أن يقدم بديلاً عن نتياهو من داخل الليكود وإن كانت بنية الليكود ونفوذ نتياهو فيه تقلل فرص هذا الخيار، وهو عموماً قد لا يؤثر في نفوذ «جماعات المعبد» وربما يزيده خصوصاً وأن ممثلها غلعاد إردان هو أحد الخلفاء المحتملين لنتياهو في قيادة الليكود.



○ الثالث: فوز نتنياهو واضطراره إلى حكومة وحدة وطنية: وذلك في حال عجز

عن تشكيل حكومة يمين بحتة، سواء بالعجز عن إقناع ليبرمان أو العجز عن اقتناص تحالف مع أحد أحزاب المعارضة، وهنا سيضطر إلى التفاوض مع معارضة الأكبر -أزرق أبيض- لتشكيل الحكومة، لكن تعهد هذا الحزب بعدم منح نتنياهو حصانة قانونية سيقلل كثيراً من إمكانية ذهاب نتياهو لهذا الخيار. هذا السيناريو إن حصل سيحد كثيراً من طموحات «جماعات المعبد» ونفوذها، وإمكاناتها في تطبيق أجندتها عبر أجهزة الدولة ستراجع.

○ الرابع: خسارة نتياهو وتشكيل حكومة مركز من دون الليكود: وهذا

الاحتمال مستبعد بحسب استطلاعات الرأي الحالية، كما أن تشكيل حكومة المركز متعذر من دون التحالف مع القائمة العربية الموحدة، وبعد اشتراط قادة أحزاب المركز على القائمة أن تعترف بيهودية الدولة قبل الدخول في أي تحالف معهم فإن هذا السيناريو يبدو مستبعداً جداً، ويجعل معارضي نتياهو أقرب إلى وجع رأس له منهم إلى تشكيل بديل حقيقي ممكن. هذا السيناريو إن حصل سيكون الأسوأ لـ«جماعات المعبد» وربما يأخذ شكل ارتداد سياسي عليهم لتحالفهم الوثيق مع نتياهو، لكنه لن يؤدي إلى تقويض وجودهم لأن مختلف التيارات الصهيونية باتت اليوم متعاطفة مع أجندتهم بما فيها حزب ميرتس الذي يفترض أنه يقف على أقصى يسار الأحزاب السياسية الصهيونية.

هناك اتجاهان عامان لعلاقة «جماعات المعبد» بالسلطة: السائد حالياً وهو اختراقها وتوظيف قواها لفرض أجندتهم، والثاني هو توريطها وجرها إلى المواجهة بأعمال فردية كما يشهد تاريخهم في عقود سبعينات وثمانينات القرن الماضي، وإذا ما انتهى نفوذهم الحالي إلى الانتكاس أو التراجع فإن المتوقع هو عودتهم إلى سيناريو التوريط بتنفيذ عدوان مباشر على الأقصى، وهم اليوم أقدر على ذلك وقد باتوا أكثر عدداً وأفضل تمويلاً وأكثر تنظيماً وتغلباً في أجهزة الدولة.

أمر مهم ينبغي ألا يُغفل في التحليل وهو التزامن بين موسم الأعياد اليهودية المقبل وبين حقبة تشكيل الحكومة، فالانتخابات الصهيونية ستتم يوم 17-9 ونتائجها النهائية تتطلب يومين في العادة، أما موسم أعياد رأس السنة العبرية والعرش فسيحل بين 30-9 و15-10-2019، وهذا يرجح أن تأتي تلك الأعياد خلال المفاوضات لتشكيل الحكومة، وهذا يرجح أن تستغلها «جماعات المعبد» لكي تقبض مسبقاً حصتها من الوعود الانتخابية، وفي حال كان رئيس الوزراء المكلف هو نتنياهو -وهذا الأرجح- فإنه سيرحب بهذه «الضغوط» لأنها ستظهره بمظهر «المضطرب» سياسياً إلى تنفيذ إحدى قناعاته الشخصية التي طالما احتضن ورعى «جماعات المعبد» كي يراها تتحقق.

← استنتاجات وتوصيات:

خلاصة:

ستشكل انتخابات 17-9-2019 في الغالب دفعةً تاريخية لـ «جماعات المعبد»، إذ أن أجندتهم مرشحة لأن تصبح الأجندة السياسية المركزية للحكومة الصهيونية في حال شكلها نتنياهو، وذلك في مقابل ضمان الحصانة السياسية له، ومع تزامن تشكيل الحكومة الناتجة عن تلك الانتخابات مع موسم الأعياد اليهودي المقبل بين 30-9 حتى 15-10-2019 فإن تلك الجماعات ستميل غالباً إلى تعجيل مكاسبها وإلى قبض وعودها الانتخابية مسبقاً، خصوصاً أن هذا الموسم شكل تاريخياً ذروة مواسم العدوان على الأقصى في كل عام، وأمام

القراءة الصهيونية بنضج الظروف السياسية التي تسمح بتغيير الوضع القائم في الأقصى، فإن هناك احتمالاً عالياً بأن تشهد تلك المرحلة القريبة تصعيداً يتراوح بين أحد العناوين الآتية أو جميعها:

1- إغلاق المسجد الأقصى في وجه المسلمين تماماً في تلك الأيام على غرار ما حصل في شهر 9-2015، وأملاً في فرض ما فشل الاحتلال في فرضه حينها.

2- فرض الصلاة وأداء الطقوس العلنية الجماعية للمقتحمين الصهاينة.

3- معاودة إغلاق مصلى باب الرحمة ومنع الدخول إليه.

وهذا لا يمنع في الوقت عينه ذهاب الأمور إلى ما هو أبعد من هذه الاحتمالات الثلاثة، وخصوصاً في ما يتعلق بدور الأوقاف الإسلامية في القدس ودور حراس المسجد الأقصى المبارك.

توصيات:

أمام الخطر المحدق بالمسجد الأقصى، الذي بات بمنزلة الراية الرمزية للصراع ضد المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، وقرب موجة التصعيد المحتملة ضده فإن الواجب والمسؤولية تملي على الجهات المعنية أن تعمل في الاتجاهات الآتية:

1- لقد أثبت الرباط الجماهيري في القدس أنه السلاح الأمضى والأهم في مواجهة العدوان الصهيوني، ورغم ذلك ما زال معظم اللاعبين السياسيين يعوّلون على عفويته وتلقائيته، وهو حتى الآن لا يحظى بما يكفي من الدعم والاحتضان والتخطيط، ولا تزال قيادته الميدانية تدفع ثمن الحراك الجماهيري منفردة، وأولى الواجبات اليوم هو دعم هذا الحراك وتمتينه ورفده بأسباب البقاء، وصياغة تجارب نجاح متكررة تضيف إلى رصيده وتحض المحايدون على الانخراط فيه.

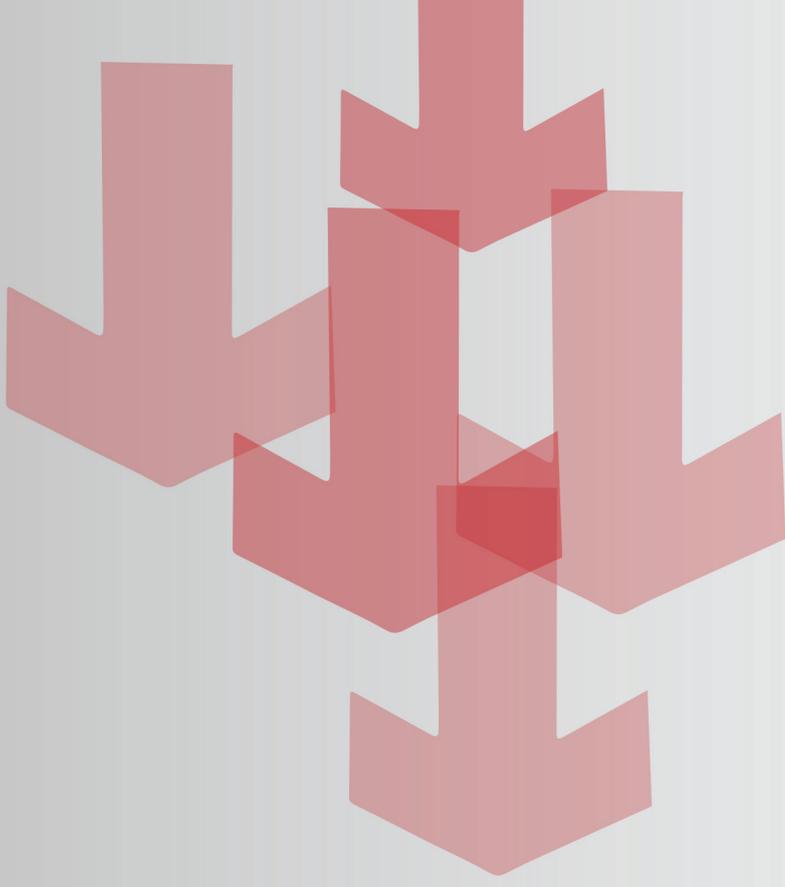
2- لا بد لقوى المقاومة في غزة وفي مختلف الساحات أن تضع المسجد الأقصى كأحد العناصر المفتاحية للرد والردع على الجبهات، فذلك من شأنه أن يسهم إلى جانب

الفضل الجماهيري في لجم عدوان الاحتلال، كما أنه يعيد ربط الفعل المقاوم بالمآل النهائي الذي يتطلع إليه وهو تحرير القدس والأقصى وسائر أرض فلسطين، ويخرجه من دائرة الارتباط بإدخال المساعدات وتوفير الكهرباء التي يسعى الصهاينة لحشره فيها.

3- الساحات الخارجية، وبالذات تلك الأقرب إلى فلسطين، لا بد من حراك جماهيري واسع فيها يمنع الاستفراد بالمقدسيين ويكسر طوق العزلة عنهم بوقوفه الفعلي في الساحات إلى جانب جماهير القدس، ليتعزز حراكها ويستمر ويتقدم.

4- إن التغطية الإعلامية للمعركة في القدس لا بد أن تشهد ثورةً شاملة، بالذات على مستوى الإعلام البديل ووسائل التواصل الاجتماعي، فاقتحام الأقصى في 28 رمضان لم يحظ بالتغطية على أي شاشة عربية رغم تزامم الشاشات، ورغم خطورة الحدث وأهميته، وهذا أسهم في الوصول إلى مشهد اقتحام الأضحى. لا بد كذلك من الانتقال من تغطية الصراخ والتهويل إلى تغطية تواكب المعركة في القدس وتنخرط فيها بشكل إيجابي يعزز اهتمام الجماهير العربية وإسهامها فيها، فهي معركة يمكن فيها فرض التراجعات على الصهاينة كما حصل في هبة السكاكين 2015 وهبة باب الأسباط 2017 وهبة باب الرحمة 2019.

5- على المستوى الرسمي فإن الأردن هو أول المعنيين، ف«جماعات المعبد» المستمرة في الصعود تناقش منذ سنوات إلغاء دور الأوقاف الإسلامية التابعة له، أو تحويل دورها إلى دور تابع يخضع للإشراف والتحكم الصهيوني، ولعل الخيار الأفضل أمام الدولة الأردنية في ظل الضغوط التي تحيط بها هو أن تستفيد من الحراك الجماهيري وأن تطلق يده ويد الجهات القائمة عليه، وأن تتمترس به. ولا بد عربياً من تعزيز الموقف الأردني ودعمه، فأي محاولة لاستبداله محكومة بالفشل نتيجة الظروف التاريخية التي أسست لهذا الدور، ومثل هذه المحاولات لا يمكن أن تصب إلا في مصلحة المحتل.



الإدارة العامة

شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11

هاتف: 00961-1-751725

فاكس: 00961-1-751726

ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان

info@alquds-online.org

www.alquds-online.org

